الأمم المتحدة

A/79/438

الجمعية العامة

Distr.: General
9 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 19 من جدول الأعمال

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في 13 أيلول/سبتمبر 2024، أن تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة والسبعين البند المعنون "متابعة تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

2 - وأجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر، ونظرت في المقترحات وبتّت في البند في جلستيها الحادية والعشرين والثالثة والعشرين، المعقودتين في 13 و 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1]. ويوجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها الثانية إلى السادسة، والتاسعة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة، المعقودة من 7 إلى 10 و 15 و 18 تشرين الأول/أكتوبر[2].

(1) A/C.2/79/SR.14 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.23.

(2) انظر A/C.2/79/SR.2 و A/C.2/79/SR.3 و A/C.2/79/SR.4 و A/C.2/79/SR.5 و A/C.2/79/SR.6 و A/C.2/79/SR.9 و A/C.2/79/SR.13 و A/C.2/79/SR.19.

161224 131224 24-23271 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ولأغراض نظر اللجنة في هذا البند، كان معروضا عليها تقرير للأمين العام عن متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، حزيران/يونيه 2022 - حزيران/يونيه 2024 (A/79/606).

4 - وفي الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة؛ وفي الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى كل من ممثلة كولومبيا وممثل إسرائيل ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة؛ وفي الجلسات الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والسادسة والعشرين، المعقودة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيانات بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة؛ وفي الجلسات الثالثة والعشرين إلى السادسة والعشرين، المعقودة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل الأرجنتين ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة[3].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/79/L.18 و A/C.2/79/L.18/Rev.1

5 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)" (A/C.2/79/L.18).

6 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)" (A/C.2/79/L.18/Rev.1)، قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.18.

7 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.18/Rev.1 من دون تصويت (انظر الفقرة 9).

8 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

(3) انظر A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.23 و A/C.2/79/SR.24 و A/C.2/79/SR.25 و A/C.2/79/SR.26.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

9 – توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وبتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها 162/32 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 165/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 207/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 216/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 239/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 226/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 210/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 235/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 226/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 239/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 224/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 173/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[1]، وإذ تشجّع جميع الأطراف فيه على تنفيذه بالكامل وتشجّع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوكَ تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المعنون "الخطة الحضرية الجديدة" الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، بصيغتها الواردة في مرفق القرار المذكور أعلاه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والخطوط التوجيهية والمبادئ العامة الواردة فيه، وكذلك قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، وبإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف، وتأهيل جميع الأفراد والمجتمعات للمشاركة مع تمكينهم من أن تكون مشاركتهم هذه كاملة ومجدية، وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتعزيز ثقافة التنوع والمساواة واحترامهما باعتبارهما عنصرين رئيسيين لإضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتعزيز استخدام الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، ***وإذ ترحب*** بمقرر جمعية موئل الأمم المتحدة الذي طلبت فيه إلى المجلس التنفيذي أن يواصل، على أساس استثنائي، عمله الرامي إلى وضع سياسة لإشراك أصحاب المصلحة وأن يقدم مشروع السياسة للنظر فيه واحتمال الموافقة عليه من جانب الجمعية في دورتها العادية الثانية المستأنفة،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد مجددا التسليمَ بأن كرامة شخص الإنسان أمر أساسي والأملَ في رؤية أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولفئات المجتمع كافة، وإذ تجدد الالتزام بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تلاحظ أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3] يمكن أن يسهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد من جديد دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

وإذ تعترف بالدور الريادي الذي تضطلع به جمعية موئل الأمم المتحدة في وضع السياسات الحضرية العالمية، بما في ذلك تسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها الهدف 11، من خلال جعل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تأييدَ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة[4]، باعتبارها نهجاً شاملًا للمنظومة برمتها تتبعه الأمم المتحدة لتسخير الفرص وللتخفيف من حدة التحديات التي يثيرها التوسع الحضري السريع من خلال العمليات العالمية القائمة المشتركة بين الوكالات ومنصات التعاون الإقليمي ونظام المنسقين المقيمين لمساعدة البلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تسلم بالجهود التي تبذلها جمعية موئل الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، لمواءمة دورة التخطيط الاستراتيجي للموئل مع دورة استعراض الأمم المتحدة الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير أكثر اتساقا وتركيزا على النتائج من أجل زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية كما ونوعا، مع الاعتراف بالحاجة إلى ضمان التمويل الكافي كما ونوعا للأنشطة التنفيذية والمعيارية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر ثباتا وكفاءة وفعالية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن تركيز عمل موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن يظل ضمن إطار التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل هدفه الشامل، تمشيا مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030،

وإذ تعترف بالحوكمة الفعالة المتعددة المستويات بوصفها بعدا ومحركا رئيسيين لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي وتعزيز التكامل المؤسسي واتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة من مختلف المستويات والقطاعات،

وإذ تكرر التأكيد على أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

وإذ تسلّم بالدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال سير العملية بأكملها، بما في ذلك تقرير

(4) CEB/2019/1/Add.5.

السياسات والإصلاحات التنظيمية واتساق السياسات والتخطيط الحضري والإقليمي والتصميم والتنفيذ والتشغيل والتعهد والرصد، فضلاً عن تمويل الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب،

وإذ تدرك أن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، حسب الاقتضاء، ووسائل تنفيذ فعالة، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات واستحداث التكنولوجيا ونقلها على أساس طوعي ووفق شروط متفق عليها، وتوافر شراكات ذات منفعة متبادلة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تمويل التوسع الحضري المستدام والمتين والبنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، وتعظيم أثر الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تحسين الظروف المالية للتنمية الحضرية، مع مراعاة القدرات المختلفة للحكومات على جميع المستويات،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً دور المنتدى الحضري العالمي كمحفل دعوة عالمي لجميع أصحاب المصلحة في مجالي المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام، استنادا إلى طابعه غير التشريعي، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة مصر ولمدينة القاهرة لاستضافة دورة المنتدى الثانية عشرة في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، التي ركزت على موضوع "كل شيء يبدأ محليا: لنعمل معا من أجل مدن ومجتمعات مستدامة"، وإذ تتطلع إلى الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، المقرر عقدها في مدينة باكو، في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو 2026،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما شكلته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر على صحة وسلامة ورفاه الإنسان، وكذلك الاضطرابات الشديدة التي لحقت بالمجتمعات والاقتصادات، والأثر المدمر على الحياة وسبل كسب العيش، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح إلى العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضع استراتيجيات إنعاش مستدامة وشاملة لتسريع وتيرة التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل، وإذ تدرك أن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالخطة الحضرية الجديدة من أجل زيادة فعالية التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية، وإذ تلاحظ أهمية الاستجابة، على النحو الملائم، للاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة في المناطق الحضرية،

وإذ تسلم بأن المجتمع الدولي يواجه تحديات متزايدة ناجمة عن الأثر السلبي لتغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي، أدت إلى تفاقم أوجه الضعف واللامساواة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون حالة تشرد، ولا سيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تشدد على ضرورة التحسب لمخاطر الكوارث والتخطيط لمواجهتها والعمل على تقليلها، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وعلى الحاجة إلى كفالة تعزيز واحترام الحق في مستوى معيشي لائق،

وإذ تكرر تأكيد التزامها بضمان حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ودعم البلدان النامية في تخطيط وتنفيذ مدن عادلة وآمنة وصحية وميسّرة ومستدامة وقادرة على الصمود،

وإذ تسلم بما لحسن إدارة الرقمنة والمدن الذكية من أثر عميق وديناميكي في المستوطنات البشرية وحياة البشر، بما في ذلك من خلال إتاحة سبل جديدة لدعم التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والنهوض بالمساواة وتحسين تسهيلات الوصول وتوطيد النمو الاقتصادي، مع ضمان الحقوق المتعلقة بالخصوصية،

وإذ تحيط علما بعمل مجموعة أصدقاء موئل الأمم المتحدة والتوسّع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة، لما تبذله من جهود مستمرة من أجل تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة بغية تدعيم موئل الأمم المتحدة، وتسليط الضوء على التأثير القوي للتوسع الحضري في تحقيق التنمية المستدامة، والتعجيل بإدماج أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ ترحب بالاجتماع الوزاري المعني بالتوسع الحضري وتغير المناخ الذي عُقد على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وإذ تحيط علما بالتقرير الصادر عنه،

وإذ ترحب أيضا بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، الذي اتُّخذ فيه القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقيه،

وإذ تعترف بالعمل الذي يضطلع به الفريق الاستشاري المعني بالحكومات المحلية والإقليمية،

وإذ تتطلع إلى توصية الأمين العام بشأن التفاعل مع السلطات المحلية والإقليمية وكيف يمكن لهذا التفاعل أن يدفع قُدما نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما إدماج أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[5]،

وإذ ترحب بالنهج الشامل والمتكامل الذي يأخذ به موئل الأمم المتحدة في إدماج أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي

إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

1 - ***ترحب*** بعقد الجزء الأول من الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة في نيروبي، في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، وتحيط علما بتقرير الدورة[6] وترحب بالقرارات والمقررات الواردة فيه، وتدعو إلى تنفيذها بشكل كامل؛

2 - ***ترحب أيضا*** بالإعلان الوزاري المعنون "مستقبل حضري مستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية"، الذي اعتمدته جمعية موئل الأمم المتحدة في الجزء الأول من دورتها الثانية، والذي تركز فيه على الأخذ بنهج متعدد المستويات والقطاعات وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتوسّع الحضري، مع إيلاء اهتمام شديد لنظم البيانات واستخدام

(5) A/79/606.

(6) A/79/8.

المعارف لوضع سياسات قائمة على الأدلة ورصد النتائج، والابتكار، والدعوة والاتصال، والشراكات، وبناء القدرات والتحول الرقمي لتسريع وتيرة التقدم؛

3 - ***ترحب كذلك*** بالمقررين 1/2 و 2/2 المؤرخين 8 حزيران/يونيه 2023، الصادرين عن جمعية موئل الأمم المتحدة لتمديد دورة التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023 حتى عام 2025، ولرفع الدورة العادية الثانية لجمعية الموئل واستئناف الدورة لمدة يومين في 29 و 30 أيار/مايو 2025، من أجل مواءمة دورة التخطيط لموئل الأمم المتحدة مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

4 - ***تحيط علما*** باستعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة[7] وتشجع البرنامج على تقديم معلومات مستكملة بانتظام إلى مجلسه التنفيذي بشأن تنفيذ توصيات هذا الاستعراض؛

ضمان التمويل الكافي وتحسين المعلومات اللازمة لرصد اتجاهات التمويل

5 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات في شكل موارد مالية إضافية لتوفير الخدمات لعمليات الإدارة الحكومية الدولية لموئل الأمم المتحدة؛

6 - ***تشجع*** على تعزيز موئل الأمم المتحدة لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بفعالية عن طريق توفير الموارد المالية، مع مراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، من خلال بحث الخيارات المبتكرة لتعبئة الموارد، وكذلك من خلال الإشراف على الأنشطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتنفيذها؛

7 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية، ولا سيما التبرعات غير المخصصة، المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تبرعات مضمونة على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل، وتطلب إلى المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة كفالة أن يتسم الإبلاغ عن التمويل بالشفافية ويسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه، وذلك بسبل منها إنشاء سجل على الإنترنت يتضمن المعلومات المالية ذات الصلة؛

8 - ***تدعو*** جميع الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مالية مخصصة للأنشطة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى كفالة اتساق هذه الموارد تماما مع الخطة الاستراتيجية للموئل وتمشيها مع أولويات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المساهمات؛

9 - ***تكرر تأكيد*** الحاجة إلى ضمان أن تكون لدى موئل الأمم المتحدة القدرة المناسبة على توليد وإدارة ونشر معارفه المتعلقة بالتوسع الحضري القائمة على الأدلة، استناداً إلى عمله المعياري

(7) JIU/REP/2022/1.

والتنفيذي، وانطلاقا من الصكوك والتقييمات وشبكات المعلومات الدولية الموجودة لزيادة الوعي العام بقضايا التوسع الحضري الحرجة والناشئة؛

10 - ***تكرر أيضا تأكيد*** أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين قدرة موئل الأمم المتحدة على تنفيذ ولايته؛

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

11 - ***تؤكد من جديد*** أن الخطة الحضرية الجديدة[8]، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدبير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامهن الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

12 - ***تؤكد من جديد أيضا*** الدور المحوري الذي يمكن للمدن والمستوطنات البشرية أن تضطلع به في التنمية المستدامة، وتحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم المشاركة المتزايدة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، على تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية؛

13 - ***تؤكد من جديد كذلك*** أن السياسات المتعلقة بالشباب، المصممة خصيصا والمكيفة مع السياقات الوطنية والمحلية، تساعد على ضمان التصدي لتحديات تنمية الشباب، وتشجع على إشراك الشباب بشكل مجدٍ في العمليات المتصلة بالسياسات وصنع القرار في المناطق الحضرية؛

14 - ***تؤكد من جديد*** أهمية تعزيز قدرات المدن على زيادة إدماج إدارة المخاطر في سياسة التنمية الحضرية الوقائية من أجل إكساب المناطق الحضرية القدرة على الصمود؛

15 - ***تؤكد من جديد أيضا*** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب وباتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

16 - ***تسلم*** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصُعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

17 - ***تسلم أيضا*** بالنتائج المضمنة في التقرير التوليفي عن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والتوصيات الواردة فيه بشأن الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان لبناء القدرات من أجل وضع ورصد الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة وغايات الخطة الحضرية الجديدة، بما في

(8) القرار 256/71، المرفق.

ذلك تطبيق الإطار العالمي للرصد الحضري في الوقت المناسب وتنفيذ منهجية درجة التوسع الحضري لترسيم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية؛

18 - ***تطلب*** إلى موئل الأمم المتحدة أن يواصل دعم البلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مع تركيز استراتيجي على توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية للجميع، وتحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة للفترة 2026-2029، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، التي ستُعتمد في عام 2025، ومع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها جمعية موئل الأمم المتحدة؛

19 - ***تلاحظ*** إطلاق موئل الأمم المتحدة لخطة العمل العالمية: التعجيل بتحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030[9]، وإجراءاتها العشرة الرئيسية من أجل توسيع نطاق جهود تحويل الأحياء الفقيرة؛

20 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعمه للبلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع مراعاة ممارسات التخطيط الحضري القائمة على الأدلة التي تعزز حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، والازدهار الحضري الشامل للجميع وتوفير التمويل، والقضاء على الفقر والمياه والصرف الصحي، والعمل المناخي الفعال والاستدامة البيئية، والحوكمة المتعددة المستويات وإضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة، والتعامل الفعال مع الأزمات الحضرية والتعافي منها بشكل فعال؛

21 - ***تشجع أيضا*** موئل الأمم المتحدة على أن يواصل مساعدة البلدان في رصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنه استكمالا لمنهجية اللجنة الإحصائية في ترسيم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية لأغراض المقارنات الإحصائية الدولية والإقليمية، ووضع منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية دون الوطنية، وتعزيز وسائل التحقق من مؤشرات "المستوى 3" الجديدة للغايات المندرجة ضمن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المحلية، باستخدام الإطار العالمي للرصد الحضري لتطوير أساليب ونُهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها ورصدها وتطبيقها، وتسخير منصة الخطة الحضرية لتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة والموارد المعرفية بشأن التوسع الحضري المستدام؛ وتتطلع إلى مساهمات موئل الأمم المتحدة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

22 - ***تشجع كذلك*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز وتنفيذ البرنامج الهام للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان، بما في ذلك تماشيا مع قرار جمعية موئل الأمم المتحدة 1/2 المؤرخ 6 تموز/يوليه 2023 المعنون "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان" لضمان تعميم منافع التحول الرقمي على نطاق واسع على جميع سكان الحضر، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة ويعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك من خلال وضع إرشادات معيارية وتقديم الدعم التقني للحكومات والمدن والمجتمعات المحلية؛

(9) متاحة عبر الرابط التالي: https://unhabitat.org/global-action-plan-accelerating-for-transforming-informal-settlements-and-slums-by-2030.

23 - ***تطلب*** إلى موئل الأمم المتحدة توفير كل الدعم اللازم لجميع اجتماعات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع، بما في ذلك إجراء البحوث وإعداد الوثائق والتحليلات الإعلامية التي قد يطلبها الفريق العامل أو المجلس التنفيذي؛

24 - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على كفالة أن تكون أنشطته المعيارية والتنفيذية متوازنة، وأن يوجّه عملُه المعياري عملَه التنفيذي وأن يكون مدمجا فيه، وأن تغذي خبراته في الميدان التنفيذي عملَه المعياري؛

25 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على التعجيل بتنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتيسير التنسيق فيما بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لضمان تقديم دعم فعال للبلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية والمتصلة بالمستوطنات البشرية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

26 - ***تشجع أيضا*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم المقدم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصناديق الاستثمارات المناخية؛

27 - ***تدعو*** موئل الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل في شراكة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تحت قيادة المنسقين المقيمين، لتعزيز البرمجة الحضرية المشتركة، فضلا عن مبادرات التوطين التحفيزية التي تحشد الموارد والخبرات الجماعية للإسهام في تعزيز تصميم التحليلات القطرية المشتركة وفي تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مع توفير التوجيه المعياري والدعم التنفيذي من أجل إيجاد مدن آمنة ومستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود، وتعزيز نظم الحوكمة الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتحقيق هذا الهدف؛

28 - ***تتطلع إلى*** الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء موئل الأمم المتحدة، الذي سيُقام في نيروبي قبل انعقاد الدورة العادية الثالثة لجمعية موئل الأمم المتحدة في عام 2027، وتطلب إلى موئل الأمم المتحدة أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بوضع الصيغة النهائية للعملية التحضيرية والترتيبات التنظيمية للاحتفال، وتشجع المشاركة فيه على أعلى مستوى ممكن، وتطلب إلى الأمين العام أن يدعم الاحتفال، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى التي يمكنها أن تقوم بذلك على تقديم تبرعات، من أجل التحضير لهذه المناسبة ودعم مشاركة البلدان النامية فيها؛

29 - ***تقرر*** أن تعقد بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2026، أو قبله وعلى أعلى مستوى ممكن، اجتماعاً رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة، في نيويورك لمدة يومين، من أجل تقييم التقدم المحرز في إدماج الخطة الحضرية الجديدة في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات، وتسريع المسار نحو تحقيق الهدف المنشود من الخطة الحضرية الجديدة بحلول عام 2036، مع مراعاة تقرير الأمين العام الذي يصدر كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي سيُقدَّم في عام 2026، وتدعو الدول والحكومات المحلية والإقليمية إلى تقييم التقدم

المحرز والثغرات والتحديات في تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة على الصـــعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وإطلاع موئل الأمم المتحدة على النتائج والممارسات الجيدة والتوصيات التي ستُدرج في تقرير عن استعراض منتصف المدة يأخذ بعين الاعتبار أيضا عملية التقييم والاستعراضات المواضيعية والنتائج التي تتوصل إليها المحافل الإقليمية للتنمية المستدامة، وإدراج هذا الموضوع في مداولاتها بوصفها إسهامات في الاجتماع سيُسترشد بها في عملية استعراض منتصف المدة؛ وتقرر أن يتألف الاجتماع الرفيع المستوى من جزء افتتاحي وجزء عام وحلقات نقاش تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين وجزء ختامي، وأن يعتمد إعلاناً سياسياً مقتضبا عملي المنحى لتجديد الالتزام والتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يُتفق عليه مسبقا بتوافق الآراء عن طريق مفاوضات حكومية دولية تجري بقيادة ميسرين اثنين يعينهما رئيس الجمعية العامة ويكون أحدهما من بلد من البلدان المتقدمة النمو والآخر من أحد البلدان النامية، ويُعرض من قبل رئيس الجمعية العامة على الجمعية لأجل اعتماده، وتطلب إلى رئيس الجمعية أن يقوم، بالتشـــاور مع الدول الأعضـاء وموئل الأمم المتحدة، بوضـع الصـيغة النهائية للعملية التحضـيرية والترتيبات التنظيمية المتعلقة بالاجتماع، على أن يجري تحمل أي تكاليف إضافية عن طريق التبرعات؛

الاستعراض والتنفيذ

30 - ***ترحب*** بإنشـاء صـندوق اسـتئماني خاص للتبرعات لغرض مسـاعدة البلدان النامية في حضـور دورات جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسـه التنفيذي، وتدعو الدول الأعضـاء والمؤسـسـات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشـــخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى تقديم مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستئماني؛

31 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين عن تنفيذ هذا القرار بعنوان "متابعة تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)"؛

32 - ***تقرر***، لغرض نظرها المقبل في هذا الموضـــوع، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين، البند المعنون "متابعة تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".